اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women
UN WOMEN

كوفيد – 19 والنوع الاجتماعي:
توصيات فورية للتخطيط والاستجابة في الأردن

آذار/مارس 2020

ما هي المشكلة؟

في 11 آذار 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) فيروس كورونا المستجد الذي يسبب مرض COVID-19 جائحة عالمية. وتعمل منظمة الصحة العالمية على تنسيق جهود الاستجابة العالمية لهذا التهديد ، وتتولى قيادة الاستعداد العالمي وتخطيط الاستجابة من خلال تقديم الخبرة الفنية للعديد من الجهود الوطنية الرامية إلى اعتماد تدابير لاحتواء انتشار COVID-19 والتخفيف من تأثيره.

ما هي جهود الاستجابة المعتمدة في الاردن؟

أنشأت الحكومة فريق استجابة وطني بقيادة رئيس الوزراء والمركز الوطني لإدارة الأزمات، واعتمدت تدابير تصاعدية للتصدي لخطر الفيروس المستجد تضمنت: تقييد السفر الجوي من البلدان التي تفشى فيها المرض؛ تقييد التجمعات والمناسبات العامة؛ إغلاق معابر الأردن الجوية والبرية والبحرية أمام حركة المسافرين؛ وضع المسافرين القادمين في الحجر الصحي الإلزامي؛ إغلاق المدارس والجامعات والشركات باستثناء الأساسية منها؛ تقييد التنقل بين المحافظات وداخل المدن؛ تقييد الوصول إلى مخيمات اللاجئين؛ تفعيل قانون الدفاع؛ إغلاق جميع الشركات الخاصة والخدمات العامة غير الأساسية؛ وفرض حظر تجول إلزامي. وقد رافقت هذه الإجراءات مجموعة من التدابير الاقتصادية الفورية التي هدفت إلى تخفيف الأثر السلبي لعمليات الإغلاق العالمية والإقليمية والوطنية لسلاسل التوريد، والسفر، والسياحة، والقطاع الخاص. وتشمل هذه التدابير تأجيل تسديد دفعات القروض، وخفض أسعار الفائدة وضخ السيولة. ومن المرجح اتخاذ المزيد من هذه التدابير.

كما اتخذ الأردن إجراءات صارمة لغايات الحد من انتشار COVID-19 وتقليل تأثيره على الصحة العامة. ولكن الواضح بالفعل أنه بغض النظر عن نتائج هذه الإجراءات على الصحة العامة، فإن الآثار السلبية على الاقتصاد كبيرة ومن المتوقع أن تزداد سوءًا من حيث ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض الإيرادات المحلية، وزيادة عجز الميزانية. كما أنه من المتوقع أن تمتد هذه الآثار إلى الجوانب الاجتماعية بشكل كبير ومتفاقم.

ما هي الابعاد المرتبطة بالنوع الاجتماعي؟ وما هي التوصيات؟

الوصول إلى المعلومات والخدمات الصحية

تؤدي التوجهات النمطية المرتبطة بأدوار كلا الجنسين إلى أن تتحمل المرأة المسؤولية الأساسية عن رعاية أفراد الأسرة المرضى و/أو المسنين و/أو الأطفال. الأمر الذي يعرض النساء إلى خطر متزايد لانتقال الفيروس ويزيد من حاجتهن أولاً وقبل كل شيء للحصول على معلومات موثوقة ومبسطة حول كيفية حماية أنفسهن وأسرهن من الفيروس COVID-19، وثانيًا حول آليات وسبل الوصول إلى المرافق والخدمات الصحية لأنفسهن وأفراد أسرهن. وتتزايد أهمية ذلك بشكل خاص للفئات الضعيفة من النساء، مثل النساء المعيلات، والنساء ذوات الإعاقة واللاجئات اللواتي يواجهن صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية في الأوضاع العادية، فضلا عن العاملات في المنازل اللواتي لا يتحدثن العربية ومن المرجح أن توكل بهن مهام الرعاية والاهتمام بالآخرين. إن الوصول المحدود إلى المعلومات والمرافق الصحية لهذه الفئات الضعيفة من النساء سيزيد من صعوبة احتواء انتشار COVID-19 والحد من تأثيره.

التوصيات:

• أن تقوم الحكومة الأردنية ووزارة الصحة ووزارة الدولة لشؤون الإعلام بتطوير الرسائل الموجهة بشكل خاص إلى الفئات الضعيفة من النساء وإيصالها من خلال وسائل الاتصال المتاحة لهن تحديدًا. وأن يتم تصميم هذه المعلومات، في ضوء الأدوار المناطة بكلا الجنسين، وأن تتضمن كيفية تقديم الرعاية لأفراد الأسرة، وحماية أنفسهن في الوقت ذاته من انتشار الفيروس، وآليات وسبل الوصول إلى المرافق الصحية إذا لزم الأمر.

• أن تسهل الحكومة عمل الشركاء في جهود الاستجابة، المحليون والدوليون على حد سواء، لتقديم الدعم للفئات الضعيفة من النساء والأكثر عرضة للانتهاك للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية.

• أن تتشارك الحكومة مع المنظمات والشبكات والمراكز النسائية لزيادة الوعي ونشر المعلومات الرسمية لضمان الوصول إلى النساء المستضعفات في المجتمعات النائية في جميع أنحاء الدولة.

الحماية والرعاية والسلامة

من المرجح، نتيجة للتوترات المتزايدة داخل الأسرة الناجمة عن طول فترة حظر التجول وما يرافقها من ضغط وقلق من انتشار المرض، أن تتفاقم المخاطر المرتبطة بموضوع الحماية وخاصة الحماية من العنف المنزلي. لقد أثبتت التجارب المرتبطة بتفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19 في الصين وكذلك تفشي فيروس الإيبولا في أفريقيا[1] إلى زيادة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وفي ظل انشغال مقدمي الخدمات الصحية وجهات إنفاذ القانون بالتعامل مع تفشي الوباء COVID-19، فمن المرجح أن تواجه النساء اللواتي يعانين من العنف المبني على النوع الاجتماعي تحديات في الوصول إلى خدمات الحماية والرعاية.

التوصيات:

• اتخذت إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام، بالفعل، التدابير اللازمة لضمان توفر الحد الأدنى من المرتبات من العاملين/ات في وحدات حماية الأسرة في جميع المحافظات، وينبغي أن يشمل ذلك أيضا وحدات حماية الأسرة الموجودة في مخيمات اللاجئين حيث تزداد الحاجة لتوفر عناصر الشرطة النسائية. فضلا عن ضرورة التؤكد من استمرار عمل هذه الوحدات بصورة كفؤة وفاعلة طيلة فترة الاستجابة واحتواء الوباء وفي جميع انحاء المملكة.

• ضمان إصدار عدد كاف من التصاريح لمقدمي/ات خدمات الحماية من العنف المبني على النوع االجتماعي في مخيمات اللاجئين والمناطق النائية والمهمشة لضمان استمرارية هذه الخدمات من قبل شركاء الاستجابة المحليين والدوليين.

• أن تعمل وزارة الدولة لشؤون الإعلام على تضمين الرسائل والمعلومات المقدمة في المؤتمرات الصحفية والإيجازات الإعلامية اليومية حول سبل الوصول إلى خدمات حماية الأسرة بما في ذلك أرقام الطوارئ للاتصال والخطوط الساخنة وجميع الخدمات الأخرى المتاحة.

• أن تضمن وزارة التنمية الاجتماعية استمرارية الخدمات التي تقدمها دور الإيواء للنساء الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والعمل مع جميع الشركاء الحكوميين المعنيين لضمان النقل الآمن للنساء اللواتي يحتجن إلى مغادرة الحجر الصحي للوصول إلى دور الإيواء. فضلا عن تعزيز الشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني النسائية للمساهمة في رفع مستوى الوعي والتواصل وتوفير البيانات والأدلة حول كيفية تكييف تدابير حظر التجول لتلبية احتياجات السلامة والأمن والقيود المفروضة على النساء المستضعفات.

[1] *Why the Coronavirus Outbreak Could Hit Women Hardest. Time Magazine. 12 March 2020.* https://time.com/5803887/coronavirus-domestic-violence-victims/

تخطيط عملية الاستجابة وهياكل التنسيق

تؤكد البحوث والدراسات السابقة حول حالات الطوارئ المرتبطة بالصحة العامة على ضرورة دمج منظور النوع الاجتماعي بشكل كامل في كافة التقييمات وخطط الإعداد والاستجابة، بحيث تتم مراعاة الأدوار المناطة بكلا الجنسين،[2] والاحتياجات والقدرات الخاصة بالمرأة، والبيانات المصنفة حسب الجنس في وضع وصياغة السياسات، الأمر الذي من شأنه أن يعزز فعالية وملاءمة خطط وجهود الاستجابة.

التوصيات:

• أن تراعي آلية الاستجابة وهيكلية التنسيق الحكومية منظور النوع الاجتماعي في تشكيلتها وعملها، ليس فقط من خلال إشراك الخبرات النسائية من مديرية الدفاع المدني ومديرية الأمن العام وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين، ولكن أيضًا من خلال المشاركة الفعالة للخبرات النسائية المتوفرة وخبراء النوع الاجتماعي في عضوية هذه الآليات من خلال اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

• أن تضمن جهود الاستجابة والتنسيق التي يبذلها الشركاء الدوليون المشاركة المباشرة للخبرات النسائية وخبراء النوع الاجتماعي. وأن يتم تصنيف جميع البيانات المتعلقة بتفشي الوباء والتدابير المتخذة وفقا للجنس والعمر والإعاقة، والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة لتحسين توافر البيانات أثناء الحجر الصحي. ويتعين بعد ذلك رصد البيانات وتحليلها بشكل مستمر من أجل فهم الاختلافات بين الجنسين في التعرض والعلاج وتصميم تدابير وقائية تفاضلية.

• أن تدعو الحكومة شركاءها من المجتمع المدني لتقديم خدمات الاستجابة.

الأثر الاقتصادي

ستتجسد الأبعاد الكاملة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لانتشار COVID-19 مع ارتفاع البطالة وتدني التصنيع وضعف قطاع الخدمات. وستتأثر النساء وفئة الشباب على وجه الخصوص بشكل متفاوت بفقدان الوظائف مما يؤدي إلى توسيع دائرة اللامساواة[3]. فعندما تم الإعلان عن الإجراءات الحكومية الأولية التي تمثلت بإغلاق المدارس وتقييد الحركة في كل من القطاعين العام والخاص، منح أصحاب العمل العاملات أولاً إجازات أو فرصة العمل عن بعد، مبررين ذلك بدور المرأة في القيام بواجبات الرعاية المنزلية. إن الركود الاقتصادي وتدابير التقشف تعني أن أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر لا تزال تقع على عاتق النساء بشكل أكبر وتعمل على تقييد وصولهن لسوق العمل. ففي الوقت الذي تشجع فيه القطاعين العام والخاص لمنح إجازات للمرأة عندما تم إغلاق المدارس، فإن ذلك قد أسهم في تعزيز الصور النمطية للأدوار المطلوبة من كلا الجنسين وحصر عبء الرعاية غير مدفوع الأجر على أنه مسؤولية المرأة وليس قضية عائلية.

التوصيات:

• أن تدمج الحكومة في رسائلها إلى العامة خلال فترة حظر التجول أهمية مشاركة واجبات ومسؤوليات الرعاية في الأسرة بين الرجال والنساء والفتيات والفتيان. يمكن تصميم هذه الرسائل بدعم من شركاء المجتمع المدني.

• الرقابة على المخالفات والانتهاكات في القطاع الخاص وتحديدا المدارس الخاصة، وتعزيز معايير وإجراءات المساءلة.

• إذا كان القطاعان العام والخاص يوفران إجازة طارئة لأسباب تتعلق برعاية الأطفال، فيجب أن تكون متاحة للآباء والأمهات على حد سواء، وكذلك مع أحكام واضحة لمقدمي ومقدمات خدمات الاستجابة الأولى من الرجال والنساء وأعباء الرعاية الخاصة بهم.

• أن تعمل الحكومة على تصميم جميع تدابير الاقتصاد الكلي الأخرى بشكل يراعي منظور النوع الاجتماعي، خاصة بالنظر إلى أن الأردن يسجل نسبة متدنية في المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصعيد العالمي. وعلى وجه الخصوص ، ينبغي أن تشمل التدابير الاقتصادية الفورية التي يجري إدخالها لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة تدابير محددة لزيادة وعي صاحبات الأعمال بكيفية الوصول إلى هذه التدابير.

---

[2] *UNGA A/70/723. Protecting Humanity from Future Health Crises: Report of the High Level Panel on the Global Response to Health Crises; The perspective of gender on the Ebola virus using a risk management and population health framework: a scoping review, https://idpjournal.biomedcentral.com/articles/10.1186/s40249-017-0346-7*

[3] *COVID-19 and world of work: Impacts and responses, 18 March 2020. ILO https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_738753.pdf*